

قراءة عن

الإنتاج السينمائي العراقي بعد ٢٠٠٣

بقلم المخرج العراقي بشير الماجد



بعد توقف (قسري) لآلة السينما العراقية (انتاجا وعرضا) منذ تسعينيات القرن الماضي رزحت (السينما) تحت وطأة عوامل سياسية واجتماعية تارة، واقتصادية تارة أخرى. فمُنذ حرب الخليج الأولى عام (١٩٨٠) كان مُثمة عزوف واضح عن دُور السينما، وانشغال الناس بالحرب وظلالها الثقيلة على حياتهم، وتوجه الانتاج السينمائي آنذاك لإنتاج افلام تحاكي بطولات الحرب وتسخيرها كجانب تعبوي، حيث اقتصر الانتاج على المؤسسة الحكومية، بعد سيطرتها على الساحة الإنتاجية وانتحار شركات الانتاج الخاصة - على قتلها - لأنها لا تستطيع مجارات الامكانات الفائقة لدى المؤسسة الرسمية، ثم تلى ذلك فترة من اصعب الفترات على السينما العراقية، وهي فترة التسعينيات، فمُنذ عام (١٩٩١) وضع العراق تحت قائمة قرارات دولية منها فرض حظر اقتصادي عليه، على خلفية احتلال الكويت، وكانت المادة الخام (الفيلم) من ضمن المحظورات، الأمر الذي جعل استحالة إنتاج فيلم سينمائي. واستمرت فترة الحصار الاقتصادي لتصل الى (١٣) عام، اجرت خلالها دور العرض السينمائي ما لديها من أفلام قليلة، حتى نفرها الجمهور - على قتلته - وفي هذه الفترة لجأ المنتجون الى صناعة افلام (السكرين) هابطة الشكل والمضمون، ولم تفلح في اقناع الناس للعودة الى صالات العرض مجددا. وفي عام (٢٠٠٣) الذي شهد احتلال العراق من قبل القوات الدولية في حربيها الاخيرة على العراق وإسقاط النظام الحاكم، وبداية عصر جديد، توسم فيه العراقيين خيرا، ومنهم السينمائيون، الذين سارعوا للبحث عن آلة وفيلم ومصور، وسجل سبق في ذلك المخرج الشاب (عدي رشيد) في تصوير فيلمه الاول (غير صالح للعرض)، وجاءت تسمية الفيلم من شريط الصلاحية المصق على المادة الخام، حيث نفذت مدة صلاحية تلك المادة التي صور عليها (رشيد) فيلمه، ورغم ذلك اخرج لنا فيلما، أعاد الهواة الى أنفاس السينمائيين الشباب تحديدا، الا ان إنتاج الفيلم لا يمكن له تأكيد وجوده دون الاستعانة بالغير كفحص المادة المصورة وأثبات صلاحيتها عن طريق المختبرات الغير عراقية، بعد ان تعرضت دائرة السينما والمسرح الى اعمال سلب ونهب، والتي كانت تحتوي على خزين هائل من الآلات ومواد التصوير ومختبرات التعميم والطبع، كذلك مراحل المونتاج وما يتعلق بانجاز الفيلم بعد مرحلة التصوير (الذي اداره بحرفة المصور السينمائي زياد تركي).

فاستعان (رشيد) بشركات ألمانية حققت له ما يصبو اليه، وبعد ان افتتح (عدي رشيد) مشروع الانتاج السينمائي بعد (٢٠٠٣) التحق زميله (محمد الدراجي) الى نفس المشروع لكن بطريقة فيها تدبير وتحضير أكبر، كون (الدراجي) يقيم في (لندن) واستطاع ان يحصل على تمويل من شركات بريطانية وهولندية وجهات اخرى منها الشركة التي قام على تاسيسها (حال وصوله بغداد) بمعية شقيقه (عطية الدراجي). وعندما حصل له ذلك شكل فريقاً سينمائياً عراقياً (اغلبهم من الشباب) واستخرج كاميرا سينمائية من شركة بابل (قطاع عام) لينجز بها (أحلام)، ويرحل بالفيلم بعد اتمام تصويره الى بلدان اخرى لينجز مراحل ما بعد التصوير. وتكررت تجربتي (عدي و محمد) في فيلمين آخرين في عام (٢٠٠٩) اي بعد (٥) سنوات على مشروعهما الأول، فعمل (محمد الدراجي) على فيلمه الثاني (ابن بابل) و(عدي رشيد) على فيلم (كرتينه).

وشهد ايضا عام (٢٠٠٩) عودة المخرج العراقي (قاسم حول) صاحب الباع الطويل في الإنتاج والتأليف والإخراج السينمائي، ليبدأ مدينة البصرة - (المخني)، مصحوبا بفريق عمل اجنبي وممثلين مقيمين في الخارج، إذ أشر هذا العام هدوء نسبي على صعيد الوضع الأمني في العراق، الأمر الذي شجع (حول) على اصطحاب فريقه الأجنبي الى مدينة، تعد أكثر أمنا من بغداد، ثم يطير بفيلمه الى بلدان اخرى من اجل اكماله ولم تتح للان فرصة عرضه للجمهور العراقي!



وتخللت تلك السنوات - بعد ٢٠٠٣ - انتاج افلام قصيرة (وثائقية وروائية) لشباب تخرجوا توا من معهد وكلية الفنون الجميلة، وشاركوا في مهرجانات عربية وأجنبية، وحصد البعض منها جوائز. ومن ضمن هذه الأفلام، أفلام خرجت من (رحم) مدرسة المخرج العراقي (قاسم عبد)، وهذه المدرسة التي افتتحها (عبد) في بدايات (٢٠٠٥) بمعية زميلته المخرجة (ميسون الباججي) تعد العلامة الإيجابية الفارقة الوحيدة في اعداد كادر شبابي قادر على صناعة الفيلم القصير، وهذه التجربة تعرضت لمخاطر وتوقفات مؤقتة لم تمنح القائمين عليها من الاستمرار حتى هذا اليوم! وشاركت افلام هذه المدرسة في مهرجانات عديدة وحصدت جوائز مهمة، وأنجزت أيضا مهرجانا خاصا بأفلام المدرسة في (بغداد) ومحافظات أخرى.

وعلى الجانب الاخر، كانت هناك افلام اجرت بأيدي مخرجين مقيمين خارج العراق، وبأموال أجنبية أيضا، تناولت قصص عراقية، لكن صورت في أماكن بديلة، فكان مناخها مفتعلا، وعندما شاهدت بعضها، وجدتها لا تمت للواقع العراقي بصلة، والشئ (المضحك) فيها اللهجة التي تحدث بها الممثلون (كونهم من جنسيات غير عراقية)، والطامة الكبرى إنهم تحدثوا باللهجة سكان الاهوار، لذلك بدى الفيلم غريبا عن واقعه (بالنسبة لي) لاني لا اتخيل رجل من جنوب العراق ومن الاهوار تحديدا يتكلم باللهجة هي خليط من اللهجة المصرية وشيء قليل من اللهجة العراقية، فهل اسمي هذا فيلما عراقيا، فقط لان مخرجه جنسيته الأصلية عراقية، وتناول موضوع عراقي - ولكن لا المكان ولا الممثلين يمتون بصلة للواقع، على صعيد اللغة او المكان!

ومن المفيد ان نذكر ان فترة ما بعد (٢٠٠٣) شهدت ولادة مهرجانات سينمائية في بغداد، وأولها مهرجان (العراق) الذي اقامته (جمعية الفنون البصرية المعاصرة)، ثم تلاه مهرجان (بغداد) الذي اقامته (منظمة سينمائيون عراقيون بلا حدود)، ثم تلاه مهرجان (ثقافات) الذي أداره (كاتب السطور)، ومهرجان (الفيلم الوثائقي) الذي اقامته مدرسة المخرج (قاسم عبد) والمخرجة (ميسون الباججي) وعدة مهرجانات للافلام الكردية في اربيل والسليمانية. إلا ان جميع هذه المهرجانات تمت بجهود تكاد تكون فردية، دون تلقي الدعم الكافي من المؤسسات الرسمية، واعتقد ان اقامة المهرجانات العديدة في العراق، تساعد في التحفيز على انتاج الافلام غير السينمائية (المصورة بتقنية الديجيتال) وحصولها على مساحة للعرض، والمنافسة على الفوز، واستثمار الجوائز في صناعة افلام اخرى.

ومن المؤسف ان المؤسسة الحكومية بعد (٢٠٠٣) لم تشهد او تتجه او تساعد او تنجز ما هو ايجابي في صناعة الفيلم او اعادة الروح الى السينما العراقية سواء على صعيد الانتاج او تأهيل دور العرض، فدايما مُثمة مبرر يتصدرها جميعا (الوضع الأمني)، وغياب هذه المؤسسات، برغم امتلاكها الكافي للإسعاف عمليات الانتاج السينمائي، الا انها بقيت بعيدة او مترددة، او غير معنية، مما يجب ان تعنى به، جعل صناع الفيلم يبحثون عن ممول لأفلامهم المستقبلية، كما ان ولادة شركات انتاج سينمائي عراقية هي على ارض الواقع (غير مرئية) لان هذه الشركات إما تأسست لضرورات انتاجية مشتركة بالدرجة الاساس، إذ ليس بمقدورها انتاج فيلم سينمائي باموالها الخاصة، كما الشركات المصرية مثلا، لذلك اقتصر انتاجها على الافلام الممولة اجنبيا.

قراءة عن

الإنتاج السينمائي العراقي بعد ٢٠٠٣

بقلم المخرج العراقي بشير الماجد



المخرج السينمائي بشير الماجد
مخرج وكاتب سينمائي متعدد المواهب،

حاصل على بكالوريوس السينما في كلية الفنون الجميلة في بغداد. عضو اتحاد الادباء العراقيين ونقابة الصحفيين العراقيين. قام بتمثيل دور البطولة في الفيلم الروائي العراقي أحلام وقام بكتابة وإخراج الفيلم الروائي الذي حصد العديد من الجوائز في العديد من المهرجانات المحلية و الدولية (تقويم شخصي). المخرج و الكاتب و الممثل بشير الماجد هو احد الاعضاء المؤسسين في جماعة السينما العراقية ، كذلك حصل على جائزة افضل ممثل في مهرجان بروكلين في نيويورك عام ٢٠٠٦ و افضل ممثل ثانوي في مهرجان قرطاج السينمائي لنفس العام حظي كذلك فلمه تقويم شخصي على الجائزة الثانية في مهرجان كلية الفنون الجميلة ٢٠٠٧. والجائزة الثانية في مهرجان الخليج السينمائي الاول ٢٠٠٨. وحظي بتكريم مهرجان بغداد السينمائي الثاني ٢٠٠٨ واتحاد الادباء العراقيين لفوزه السينمائي ٢٠٠٧ وجمعية دعم الثقافة ٢٠٠٧. وأخيرا كانت مشاركته في الفيلم السينمائي الطويل. (أبن بابل)



إذا الإنتاج السينمائي العراقي بعد (٢٠٠٣) اجنبيا صرفا. وإذا ما توغلنا قليلا في آلية الإنتاج السينمائي، سنجد على الفور ان الجهة المنتجة هي المالكة الحقيقية لهذا العمل، وما انها كذلك فمن حقها فرض القصة، او تحديد مضمونها خاصا (يخدم هذه الدولة او تلك - سياسيا) في سياق القصة، وفرض فريق عمل من دولة شركة الإنتاج، كما حصل مع افلام صورت في العراق مثل (المغتني)، (ابن بابل)، خارج العراق (فجر العالم) للمخرج العراقي المغترب عباس فاضل؛ ولم يقتصر الامر على فرض فريق العمل (الفنيين) بل حتى الممثلين، الا ان الشركات الاجنبية لم تكن لتجاوز بارسال ممثلين أو فنيين إلى العراق، واقتصر حضور البعض الى محافظات امته مثل شمال العراق، وانتهدت مهمتهم حين انتقل التصور إلى وسط وجنوب العراق.

لكن المخرج (عدي رشيد) حاول ان يشرك المؤسسة الرسمية في الإنتاج عبر التعاون مع دائرة السينما والمسرح لإنتاج فيلمه الثاني (كرتينة) والذي استطاع من خلاله انشاء قناة تعاون بين دائرة السينما والمسرح والسينمائيون الشباب، مستفيدا من الخبرات الفنية في كادر الدائرة، الذين لهم باع طويل في مجال الإنتاج السينمائي من خلال عملهم في اغلب الأفلام العراقية السابقة، وإشراك جيل جديد من الشباب في تجربته، واشتغل على التقنيات العراقية التي لم تكن على جاهزية في بعض حالاتها، لينجز عملا تفوق (بصريا) على بعض الأفلام المنجزة بكادر اجنبي، وبهذا يكون (رشيد) قد كسر الطوق المفروض على القدرات العراقية الخلاقة، باستثناء (كرتينة) لم يكن للمؤسسة الرسمية دورا مهما وواضحا حيال الإنتاج السينمائي، وبدأنا ننظر للأفلام المنتجة بأموال وقدرات وتقنيات أجنبية على إنها عراقية، نعم من حيث الموضوع والمواقع، لكن هل يصح القول على فيلم ما يصور في بلد ما، بأموال وقدرات خارجية، من انه فيلم يحسب للبلد المصور فيه؟ هل كل الافلام التي صورت في العراق - وان كان مخرجوها عراقيون - هي عراقية، او هكذا يمكن تسميتها؟ مثال ذلك الافلام التي صورت في أفغانستان وغيرها، هل هي أفلام أفغانية، أم إنها صنعت في أفغانستان بأيدي واموال وقدرات أجنبية؟ وهل فيلم (بابل) يمكن اعتباره فيلم مغربي أو ياباني أو مكسيكي، لأنه صورت أحداث الفيلم في هذه الدول؟

حتى يتسنى لنا القول ان هذا الإنتاج السينمائي عراقياً، لابد ان يكون للعراق جزءاً مهماً وكبيراً في صناعته، أما عبر الشركات الخاصة أو المؤسسات الرسمية، وكما نعرف ان قبل (٢٠٠٣) ليس لدينا شركات إنتاج خاصة تذكر، اما الشركات الحديثة فهي لا تقوى على إنتاج فيلماً سينمائياً واحداً، بقدراتها المادية والتقنية البحتة، لتمتلك حقوق عرض وتوزيع الفيلم خارج العراق. اعتقد ان المخاوف لا تقتصر على عدم المراهنة على توزيع فيلم عراقي، إنما عدم الإمكانية المادية والتقنية التي تعاني منها الشركات هما السبب الأوحدي في إنعدام الإنتاج العراقي الخالص.

وما ان الفيلم العراقي الان يحظى باهتمام المهرجانات الدولية - كون العراق بلد صراعات ونزاعات وحروب - فمن الطبيعي ان تدعم هذه المهرجانات افلاماً تنتج الان، لتحظى بفرصة اولى لعرضها، الأمر الذي يفتح (شبهة) شركات الإنتاج الاجنبية لاستثمار اموالها في مشاريع فلمية تقدر لها النجاح (فجر العالم) مثالا (حيث سوق لاكثر من عشرين دولة وحقق ارباحا)، اما الأفلام العراقية الاخرى فهي افلام مهرجانات ولا تحظى بفرص تسويق مهمة، الأمر الذي يجعل صناع الفيلم يلجأون للمهرجانات للحصول على دعمها، اما الشركات الأجنبية المهمة فبإمكانها ان تصنع الف فيلم عن العراق دون ان تطأ ارض العراق، وتحقق ارباحا كبيرة وجوائز عالمية تصل الى عدة جوائز اوسكار.